الفصل الثاني

البدايات الأولى لنشأة نظرية علم الاجتماع

1 ـ مدخل عام.

2 ـ مدرسة العقد الاجتماعي.

3 ـ مدرسة فلسفة التاريخ

4 ـ مدرسة فلسفة القانون.

5 ـ مدرسة الفلسفة الاقتصادية.

6 ـ إسهامات المدارس في تطوير النظرية الاجتماعية.

7 ـ خلاصة ونتائج.

1 ـ مدخل عام

يذهب الكثير من مؤرخي الفكر الاجتماعي ودارسي النظرية الاجتماعية، إلى أن البناء الحالي لعلم الاجتماع إنما يرجع بصورة أو بأخرى للأنساق الفكرية التي صاغها رواد مبكرون مثل باريتو ودوركهايم وفيبير[1]. وكلهم ينتمون إلى نفس الجيل مكانياً (أوربا) وزمانياً (النصف الثاني من القرن التاسع).

وترتبط النشأة الأولى للنظرية الاجتماعية بعاملين هما: تاريخيّة النظرية وارتباطها بالأحداث والوقائع، أيّ البحث عن التفاعلات الواقعية وعلاقتها ببناء النظرية وتأثير الأحداث عليها. أما العامل الثاني فهو مرتبط بالأصول الفكرية للنظرية ومدى قدرتها في التعبير عن انتماءاتها الاجتماعيّة والسياسيّة.

لهذا لم تكن ولادة علم الاجتماع ونظريته العامة من خارج الأحداث والمعطيات، وإنما كانت تعبيراً عن أكثر من حدث سياسي واجتماعي. فنظريات العقد الاجتماعي، لم تكن تظهر للوجود لولا انهيار القيم والمعتقدات والسلوك بفعل انهيار الكنيسة الكاثوليكيّة بعد انتصار الثورة البروتستنتية، إضافة إلى ظهور اتجاهات فكرية بفعل هذه الثورة التي كانت بمثابة مدخل إلى تحقيق حرية الإنسان ومبدأ المساواة.

بينما كانت الثورة الصناعية منعطفاً فكرياً كبيراً في ظهور النظريات الاجتماعية الملبية لمتطلبات الواقع الجديد. مثلما شهدت فكرة ما بعد الصناعة

---

(1) د. محمد عاطف غيث، الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، مصدر سابق، ص 79.

انتشار التنظيمات البيروقراطيّة المرتبطة بالظاهرة الصناعية، حيث امتلك الإنسان القدرة على مواجهة الأزمات والتحديات، وتحول النسق الاجتماعي إلى قوة كبيرة للسيطرة على الإنسان من حيث السلوك والتفاعل والعلاقات.

هذه الأزمات والثورات والوقائع كانت الدافع إلى بلورة الفكر الاجتماعي، وإلى قيام علم الاجتماع القادر على حلّ المشكلات الاجتماعية، وصهر العقل في بوتقة الثورة[1]. كما كان نشوء علم الاجتماع في أوربا بمثابة رد فعل للأزمات الاجتماعية، وعامل تأثير على اهتمام مفكري أوربا الاجتماعيين بالسياسة والاقتصاد والرأي العام. لذلك فقد اهتموا بالوحدات الاجتماعية البعيدة الأمد (كالمجتمع الإنساني العام، الطبقات الاجتماعية البعيدة الأمد (كالمجتمع الإنساني العام، الطبقات الاجتماعيّة، الحضارة المدنيّة، تطور المجتمع، علم الاجتماع المقارن، المؤسسات الاجتماعيّة)[2].

وربما كان الوصف صحيحاً عندما وصف علم الاجتماع بأنه «علم الأزمات»، باعتباره خرج من وسط الأزمات الثقافيّة والاجتماعيّة والسياسيّة التي صاحبت اختفاء النظام القديم وظهور الرأسمالية الصناعية التي صاحبت نشأة تيارات سياسيّة واتجاهات فكرية بفعل الثورة الفرنسية، والثورة الصناعية.

وإذا ما جمعنا تأثير الثورتين في شكل عمليات عامة ترتبط في ما بينها نخرج بثلاث عمليات أساسيّة هي:

(1) نمو الفردية: وتعني فصل الأفراد عن الأبنية الجماعيّة: الطائفة والجماعة والكنيسة والروابط القرابيّة بصفة عامة. فقد أصبح المجتمع آلياً يتكون من

---

(1) د. كمال دسوقي، الاجتماع ودراسة المجتمع (القاهرة: الأنجلو المصرية 1971) ص 25 ـ 26.

(2) د. معن خليل عمر، نقد الفكر الاجتماعي المعاصر، الطبعة الأولى، (بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة 1982) ص 6.

حشود متفرقة من التجار والبائعين والمشتركين والعمال.

(2) التجريد: وهي عملية ترتبط بالقيم الأخلاقية التي أصبحت أكثر تجريداً، حيث تقوم على العلمانيّة والنفعيّة.

(3) نمو الاتجاه نحو العالمية: وهي العملية التي من خلالها امتد الفكر الإنساني ليشمل الأمة بأسرها بل ليشمل النطاق العالمي بأسره[1].

علم الاجتماع والعلوم الطبيعيّة

يمكن القول أيضاً إن تقدم مناهج العلوم الطبيعيّة، وما أحدثته من تغيرات واضحة على قواعد وأنظمة السياسة الاقتصاد والاجتماع، ساعد على تطوير النظرية الاجتماعية، حيث لوحظ أن الكثير من علماء الاجتماع بدأوا يستعيرون من مناهج العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاجتماعيّة.

فالنهضة العلمية في تلك الفترة قامت على بحوث جهود المفكرين الطبيعيين أمثال «كوبرنيكوس» و«كيلر» و«جاليليو» الذين استخدوا الطريقة الميكانيكية في تفسير الظواهر الطبيعية. ويعتبر العلامة الإنكليزي فرانسيس بيكون والفيلسوف الفرنسي ديكارت أبرز من عمّق وطوّر الطريقة الميكانيكية، واعتبراها طريقة علمية في تفسير الظواهر الطبيعية، مما حدا بهذا التحول إلى استثمار علم الاجتماع لنتائج العلوم الطبيعية في تفسير الظواهر الاجتماعية تفسيراً ميكانيكياً، وبروز اتجاه جديد في القرن السابع عشر مما يمكن أن يسمى «علم الاجتماع الميكانيكي» حيث تميز هذا القرن بنشاط واضح في مجال علوم الطبيعة والميكانيكا والرياضيات على يد كل من «نيوتن»

---

(1) د. أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، الطبعة الثانية (القاهرة: دار المعارف، 1989) ص 58 ـ 62.

و«بسكال» وغيرهم، مما ساهم في تعميق الاتجاه نحو تفسير الظواهر الاجتماعية بنفس الطريقة التي يستعملها الميكانيك لتفسير الظواهر الطبيعية والفيزيائية. وربما كان أحد أسباب ذلك ظهور مصطلح «الفيزياء الاجتماعيّة» للعالم أوجست كونت.

إن دخول أوربا عصر التنوير (القرنين السابع عشر والثامن عشر) أعطى لدراسة الظاهرة الاجتماعية الكثير من العلميّة والتضوج، بسبب شيوع النظرة العلمية في هذا العصر، التي هي مزيج من الطريقة الاستقرائية والاستنباطيّة. وقد انعكست هذه النظرة على تفكير الفلاسفة الذين مالوا، كما يؤكد العالم الأمريكي إرفنج زايتلن «إلى نيوتن أكثر من ميلهم إلى ديكارت» وهذا ما أدى إلى نتيجتين: إخضاع الدراسات الاجتماعيّة الأخلاقيّة إلى النقد العقلي الخالص، وإخضاع دراسة المجتمع لقوانين تشبه قوانين الطبيعة التي اكتشفها «نيوتن» وفقاً لمنهج الملاحظة. كما كان هذا العصر هو عصر المطالبة بالحقوق السياسية والمدنية التي تمثلت في شيوع نظريات العقد الاجتماعي. ويحدّد د. أحمد الخشاب الملامح الفكرية والاجتماعيّة لعصر التنوير في الخصائص الرئيسية التالية:

1 ـ إعتمادها على فرضية «التقدم» القائمة على مبدأ قدرة العقل الإنساني على السيطرة على البيئة واستثمارها لصالح المجتمع.

2 ـ تميزت بالفكر الجماهيري، أيّ اعتمادها على الطبقة البورجوازية الصاعدة والطبقة الوسطى بصفة خاصة في تفسيراتها الاجتماعيّة والسياسية من مبدأ قدرة الجماهير على الإطاحة بالنظم التي تعوق حركتها.

3 ـ تأكيدها على ضرورة سيطرة «النظام الطبقي» على مقدّرات العالم الاجتماعي أو تفسير الظواهر الاجتماعية في ضوء القوانين الطبيعيّة.

4 ـ إنتشار تطبيق المذهب الحسي المادي ـ كطريقة ومنهج للبحث في نظرية المعرفة الإنسانية ـ على دراسة الحياة الاجتماعيّة.

5 ـ إعتبار العقل المصدر الوحيد للمعرفة الصحيحة، وقدرته على إدراك وتفهم الظواهر الطبيعية الاجتماعية.

6 ـ بروز الاتجاه «النفعي» كفلسفة اجتماعيّة في تفسير الحياة والأخلاق بمفهومي «اللذة والألم»[1].

أما القرن التاسع عشر، فقد شهد تطورات مذهلة في العلم، وبروز نظريات علميّة جديدة ساعدت على ظهور اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، حيث كان لنظرية التطور لتشارلز داروين 1859 تأثير واضح على علم الاجتماع واتجاهاته، وبروز مدرسة اجتماعية سمّيت «بالداروينية الاجتماعية» التي تقوم على النظرة العضوية والتطورية[2].

والملاحظ قيام نموذج جديد في علم الاجتماع في القرن التاسع عشر قائم على علم الحياة بدليل الانتشار الكبير لمفهوم «المجتمع ككائن حيّ»، وإيجاد قوانين عامة للتطور الاجتماعي.

بدايات بلورة النظرية الاجتماعية

يمكن تحديد أبرز الاتجاهات الفكرية التي ساهمت في بلورة النظرية الاجتماعية وهي:

الإتجاه الأول: التحولي والتطوري، الذي حمل لواءه كونت في فرنسا، وهوبهوس في بريطانيا. الأول: إهتم بالمراحل التطورية التي يمر بها المجتمع وتأثيراتها عليه من خلال الظروف البيئية والحضارية. والثاني ساهم في تطوير

---

(1) د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، مصدر سابق، ص 392 ـ 395.

(2) لمزيد من المعلومات عن هذه المدرسة انظر: نيقولا تيماشيف، ترجمة د. محمود عودة وآخرين (القاهرة: دار المعارف 1972).

الاتجاه التحولي من خلال الأفكار التنموية.

الإتجاه الثاني: نظريات إميل دوركهايم التي تأثرت بأفكار كونت من الناحية الموضوعيّة، وبأفكار هربرت سبنسر من الناحية التحليليّة. ولعل أهم موضوعاته هي الطبيعة النادرة التي تميز بها الحقائق الاجتماعية، خاصة عندما تكون خارجة عن نطاق الفرد.

الإتجاه الثالث: نظريات كارل ماركس وماكس فيبر، ودورها في إثراء نظريات علم الاجتماع. حيث قدم ماركس الكثير من الأفكار العلميّة بخصوص موضوعات عديدة أبرزها البعد الاجتماعي للمادية التاريخية، وتحليل البناء الفوقي الأيديولوجي وعلاقته بما سماه الأساس الحقيقي للمجتمع. وموضوع أسلوب الإنتاج والعلاقات الاجتماعيّة، والوجود الاجتماعي للإنسان وعلاقته بتحديد وعيه وشعوره. بينما اكتشف فيبر عدة «أساليب منطقية لتفسير الطبيعة البشرية للإنسان، خصوصاً سلوكه الاجتماعي، واعتماده أسلوب النموذج المثالي للسلوك الاجتماعي في تفسير الظواهر الاجتماعيّة»[1]، إضافة إلى موضوعات الفعل الاجتماعي والبيروقراطية والدين.

ويمكن القول بأن عصر النهضة يشكل البعد الزمني لمرحلة التهيؤ البنائي للنظرية الاجتماعية، بسبب التحولات الهامة في البناء الاجتماعي، والأزمات السياسية والاقتصادية الكبرى، وما تمخض عنها من تغييرات في الأفكار والقيم والمعتقدات.

ونعتقد بأن الاتجاهات الفكرية الأولى في تأسيس النظرية الاجتماعية ـ رغم قصورها في تحديد الرؤية ـ ساهمت إلى حد بعيد في فتح الآفاق الفكرية للنظريات الكلاسيكية المعاصرة، بل كانت رافداً مهماً في إثرائها المعرفي

---

(1) Weber, Max, Theory of social and Economic Organization, New York, the free press, 1969 pp. 115 - 116.

والمنهجي بحيث نجد الكثير من الأفكار والمعالجات والرؤى حاضرة في هذه النظريات من ناحية التأثير. فمدرسة العقد الاجتماعي التي «جمعت بين معظم العلوم الإنسانية، التاريخ والفلسفة والسياسة والاجتماع» كانت فلسفتها تعبّر عن التقدم الاجتماعي للمجتمع الإنساني، وعن المبادىء الإنسانية المتمثلة بقيمة الحرية وفكرة الإرادة لا القوة في قياس الكم، مما أثر في استحداث نظريات اجتماعية وتعميق وبروز الاتجاه العلماني[1].

وهذا ما جعلنا من الناحية المنهجيّة، عدم إغفال المرحلة النشوئية للنظرية الاجتماعيّة، وعرضها بشكل مكثف، ضماناً لإبراز اتجاهاتها الرئيسية فقط دون الدخول في التفاصيل.

(1) د. معن خليل عمر، ثنائيات علم الاجتماع، (عمان: دار الشرق للنشر والتوزيع 2001) ص 74.

2 ـ مدرسة العقد الاجتماعي

ظهرت هذه المدرسة من إرهاصات الواقع السياسي والاجتماعي، حيث كانت الولادة من رحم المجتمع بعد مخاض عسير لأزمات سياسيّة وعقائدية واجتماعيّة، نتيجة منطقية لما ساد القرون الوسطى من تخلف في النظام الاجتماعي، وسيادة الفكر الاجتماعي المثالي القائم على فكرة الخلاص من الخطيئة.

وكانت نتيجة هذا المخاض، ظهور تيارات واتجاهات تدعو إلى نبذ الفكر المثالي، والأخذ بالمفهوم العلمي القائم على مفهوم «التقدم» وتحقيق السعادة في الحياة. ولذلك بدأ القرن السابع عشر بمقدمة منطقيّة تقول بأن «الناس متساوون من الناحية البيولوجيّة، وفي ضرورة العمل على تحسين الحياة المادية من أجل تحقيق المساواة»[1].

ويمكن اعتبار البداية التاريخية لنظريات العقد الاجتماعي في انهيار الكنيسة الكاثوليكية بفعل الثورة البروتستانتيّة في المجتمع الأوربي إبان القرن الخامس عشر والسادس عشر، حيث انهار البناء الاجتماعي السياسي المرتبط بتعاليم الديانة الكاثوليكيّة وأفكارها الغيبيّة، مما خلق واقعاً جديداً للإنسان الأوربي في البحث عن واقع جديد ينهي عبوديته للفكر الغيبي ولرجال الدين، وممارستهم السلطويّة والقهريّة، ويعيد لهم حريتهم في الحياة والعمل، وتحرير العقل.

---

(1) Dunning, W A.: A history of political theory, From Rousseau to Spencer, the Macmillan company, N. Y, 1957, p. 42.

لقد كان الفكر الاجتماعي في هذه المرحلة يتفاعل مع المرحلة الجديدة ومتطلباتها، التي بدأت بانهيار الإقطاعية كوحدة بنائية أساسية، وليؤسس مفاهيم فكرية جديدة مرتبطة بتحرير الإنسان والعقل من الغيبيات، وتأسيس بناء اجتماعي متناسق يلبي حاجات الإنسان الجديد.

التكوين الفكري لنظرية العقد الاجتماعي

هناك ثلاثة أبعاد لمرحلة تأسيس نظرية العقد الاجتماعي وظروف التكوين الفكري والتاريخي وهي:

البعد الأول: الديني والأيديولوجي، المتمثل بالنظام الكنسي ودوره في خلق التناقضات الاجتماعية والسياسية في المجتمع، واعتماده على القهر الاجتماعي في صياغة النظام الاجتماعي ونسقه الثقافي. فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية وأيديولوجيتها الغيبية تخلق نظاماً اجتماعياً يسوده القهر والاستغلال والطبقية، ونظاماً غير عقلاني يعتمد على الفكر الغيبي لتسيير نظام الحياة والفرد، وهذا ما أدى إلى خلق الجمود الفكري، وإفراز معطيات سلبية ساهمت في تعميق التناقضات داخل المجتمع.

وربما كان هذا مبرراً قوياً لأصحاب العقد الاجتماعي لإخضاع الكنيسة لسلطة الدولة كما هو عند توماس هوبز، أو الدعوة إلى عدم صلاحية الدين المسيحي كديانة ذات فعالية للدولة عند جان جاك روسو.

وباختصار فإن المجتمع - برأي العقد الاجتماعي - بحاجة إلى أنساق للتوجيه القيمي والمعياري قادرة على تفعيل التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية بقصد تحقيق الاستقرار في البناء الاجتماعي.

البعد الثاني: العلمي، المتمثل بنمو التفكير العلمي نتيجة التطورات العلمية في العلوم الطبيعية والرياضيات والفيزياء الحيوية، مما أدى إلى انبثاق

النسقيّة، أيّ الاعتماد على أصول منهجيّة صا ـ لاكتشاف الحياة الاجتماعية الجديدة. وقد أدى هذا التطور العلمي إلى تغيير واضح في العقل الأوربي إزاء الفلسفة والعلم والحياة، وفي التفكير العلمي والعقلي. حيث نجد اختفاء الفكر الثيولوجي (الغيبي) لصالح فكرة «الشك الديكارتي» القائمة على ضرورة الشك في الأفكار السابقة عليه، وإعطاء العقل الإنساني دوراً أساسياً في صنع الحياة والمعرفة والإبداع، وسيطرة الروح العقلانية على الحياة العلميّة والاجتماعية.

وكرد فعل على نمط هذا التفكير العلمي، ظهرت الفلسفة الأمبيريقية كاتجاه ناقد له، حيث التأكيد على معطيات الواقع كضرورة لفهم أبعادِه وأنماطه المختلفة، واستثمارِه في مجال البحث الاجتماعي كما فعل العالم «بيكون».

وقد آمن فلاسفة عصر النور بكمال العقل البشري، وبمستقبل أفضل للبشر، واحترام العقل. ومن أشهر الفلاسفة ديدرو ومونتسكيو وروسو وفولتير وكندرسّيه وغيرهم من الفلاسفة[1].

وعموماً، فإن هذه المرحلة شهدت انبثاق الفلسفة العقليّة والأمبيريقية، حيث الاعتماد على العقل في استنباط الأفكار، ودراسة النظام الاجتماعي، وتحليل الفكر من خلال إدراك الواقع اجتماعياً أم طبقياً ومن خلال عملية الترابط بين العقل والملاحظة.

البعد الثالث: الاجتماعي، المتمثل بانهيار القيم والأفكار الاجتماعيّة للقرون الوسطى، واستبدالها بنظام اجتماعي عقلاني النزعة تسوده الفردية، حيث انتهاء الظاهرة الاقتصادية كوحدة بنائية مقابل ظهور الدولة القوميّة،

---

(1) د. عبد الجليل طاهر، مسيرة المجتمع ـ كتاب نظرية التقدم الاجتماعي، (بيروت: دار المكتبة العصرية للطباعة والنشر 1966).

وبروز البرجوازية كعامل أساسي في تماسك وتأسيس المجتمع البروتستنتي الحديث.

وقد ربط فلاسفة عصر التنوير في القرن السابع عشر بنجاح بين التجربة والعقل في حل مشكلات الإنسان. فالكون في نظرهم محكوم بقوانين مترابطة، ويمكن أن يتحول الإنسان والمجتمع إلى الأحسن من خلال تنظيم البيئة الاجتماعية والسياسيّة وفق هذه القوانين.

فالحركة الفلسفية في هذا العصر التي بدأها جان جاك روسو وديفيد هيوم عبّرت عن تحول من التأكيد على أهمية الكون الميكانكي إلى التأكيد على الطابع الخلاّق للشخصيّة[1].

وكان من الطبيعي أن يدرس الفلاسفة السياسيون أصل الاجتماع الإنساني وتطوره وغاياته كمقدمة لدراسة فلسفة الدولة. وكانت أولى النظريات الاجتماعية ظهوراً في هذا الميدان نظريات التعاقد الاجتماعي التي مثلها الفيلسوفان الإنكليزيان توماس هوبز وجون لوك ثم بعد ذلك الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو. وتنطوي هذه النظرية على حقيقتين هما[2]:

1 ـ وجود حالة فطرية سابقة على الوجود أو التنظيم الاجتماعي.

2 ـ إن الأفراد عندما تشابكت مصالحهم وتعقدت أحوالهم، لجأوا إلى التعاقد لإنشاء حياة اجتماعيّة منظمة. أي أن المجتمع نشأ صناعياً عن قصد وقام على أساس الإرادة الإنسانية التي أثمرت العقد الاجتماعي الذي تحدث

---

(1) د. أحمد زايد، علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية. مصدر سابق ص64 .

(2) د. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه ـ الكتاب الثاني المدخل إلى علم الاجتماع (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1965) ص 126 ـ 127.

عنه جان جاك روسو. وهناك اختلاف بين أقطاب العقد الاجتماعي يدور حول حقيقة العامل الذي دفع الناس إلى التوقيع على العقد الاجتماعي، وإنهاء حالة الفوضى والاضطراب التي حلّت بين الأفراد والجماعات. ويعتقد هوبز بأن خوف الإنسان من أخيه الإنسان دفعه للتوقيع على العقد الاجتماعي، وإحلال الوئام والسلام والطمأنينة بين الأفراد، بينما يرى لوك بأن رغبة الإنسان في الحفاظ على ممتلكاته هي التي دفعته للتوقيع على العقد. أما روسو فإنه يرجع السبب إلى رغبة الإنسان في نشر مبادىء العدالة الاجتماعية وتعزيز المصلحة الجماعية.

وعلى كل حال، فإن لنظرية العقد الاجتماعي تأثيراً كبيراً في تفعيل المجتمع الأوربي من حيث البناء والأنساق والأنماط. حيث ظهر تأثيرها ما بين 1600 ـ 1800، ولتصبح في ما بعد أساس التنظيمات الاجتماعية[1].

ومن أجل توضيح أبعاد نظرية التعاقد الاجتماعي وتحليلها من حيث البناء والنسق، وتأثيرها في بناء النظرية الاجتماعية، فإنه من الضروري تسليط الضوء على أفكار روادها باختصار بقصد الإحاطة الشاملة بأبعاد هذه المدرسة ودورها في علم الاجتماع وتطوره.

2 ـ 1: توماس هوبز (1588 ـ 1679)

يمكن إيجاز أبرز أفكاره بالنقاط الآتية:

(1) ينشأ المجتمع المدني بموجب عقد أبرمه الأفراد في ما بينهم، حيث تميز هذا العقد بخصائص منها:

---

(1) جون لوك وآخرون، العقد الاجتماعي، ترجمة عبد الكريم أحمد، (القاهرة: دار سعد 1961) ص 95.

- تم بموجب رضا الأفراد وبإراداتهم تحقيقاً لأغراض معينة.
- أطراف العقد هم المواطنون فقط، أما الحاكم فليس طرفاً فيه[1].
- لا يمكن أن يستمر هذا العقد في السريان ما لم يكن هناك سلطة تمتلك قوة إكراه المواطنين على احترامه. لذلك يؤكد هوبز «أن العهود بدون السيف ليست سوى ألفاظ»[2].
- إن هذا العقد غير قابل للفسخ، ويلزم المجتمع كله كرابطة اجتماعية أبدية.

(2) المجتمع ليس نابعاً من غريزة فطرية في الإنسان، وإنما الخاصية الاجتماعية هي نتاج حاجة الإنسان إلى الاستقرار والمنفعة[3].

(3) على الحاكم واجبات تجاه الرعيّة من خلال العمل على تحقيق الأمن والسلام، ومنحهم الحرية وفق القانون الذي يضعه، ويحدّد المباح والممنوع، وواجبه تحقيق المساواة لرعاياه أمام القانون. أما الرعيّة فعليها الطاعة المطلقة للحاكم، وهو بذلك لا يعبر حق المواطنين في التمرد أو الثورة على الحاكم. فالحكم المستبد عنده أفضل من الفوضى[4].

(4) الإيمان بأحادية مصدر الضبط، حيث يؤسس هوبز بناءً ضبطياً له القدرة والسيطرة على سلوك الإنسان وفعله. إما بواسطة مجموعة القواعد

---

(1) Harmon, M. Judd: political thought, New York, McGraw - Hill Book, Co, 1964, p. 226.

(2) جورج هـ. سابابن، تطور الفكر السياسي، خمسة أجزاء، ترجمة مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر (القاهرة: دار المعارف. د. ت) ص 634.

(3) د. السيد محمد بدوي، مبادىء علم الاجتماع، الطبعة الثانية، (القاهرة: دار المعارف 1981) ص 68 ـ 71.

(4) Harmon, op. cit, pp. 230 - 231.

المعيارية التي تطرح لتضبط التفاعل الاجتماعي أو من خلال الإنسان ذاته عن طريق تأسيس هذه المعايير في بنائه الدافعي[1].

(5) الطبيعة هي التي جعلت الناس متساوين جسماً وعقلاً، لذلك يعرف (حق الطبيعة) بأنه حرية كل فرد في استعمال قدراته الذاتية كما يشاء من أجل حفظ طبيعته الذاتية، أيّ حفظ حياته الخاصة[2].

(6) وباختصار فإن نظريته الرئيسية قائمة على التقابل بين الطبيعة البشرية المرتبطة بالغرائز والحرب، والتي تضع أمام الأفراد معضلة تحقيق النظام العام، وبين العقل المهذب الذي يخلق الحل لهذه المشكلة المتجسدة في قوة الدولة وسيطرتها على النظام. وهذا يعني أن القوة يجب أن تكون بيد الدولة التي يخضع لها الأفراد خضوعاً مطلقاً[3].

2 ـ 2: جون لوك (1632 ـ 1704)

ويمكن إيجاز أبرز أفكاره بالنقاط الآتية:

(1) أعطى للشعب، من خلال التعاقد الاجتماعي، حق تغيير الحكومة إذا حادت عن الصواب، كما يحق له خلع الملك وطرده، إذا استبد وجنح إلى الظلم أو الحكم الدكتاتوري المطلق. وهذا يعني بأن لوك يؤيد نظام الملكيّة المقيّدة بإرادة الشعب حيث تكون الكلمة العليا للشعب عن طريق السلطة التشريعية التي تعبّر عن مشيئة الدولة وتتركز في أيديها السيادة

---

(1) د. علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، ص 142.

(2) Jones, W. T., Masters of political Thought, Vol. Two, From Machivavelli to Bentham - Boston. Houghton Mifflin co, 1966, p. 39.

(3) بطرس غالي، ومحمود خيري عيسى، المدخل في علم السياسة، الطبعة الرابعة (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1974) ص 242 ـ 247.

العليا، والاستعانة بالسلطة التنفيذية التي تسهر على تنفيذ القوانين وتعمل على راحة المواطنين، وتقوم بوظائف القضاء والإدارة[1].

(2) يعتقد لوك بأن المجتمع هو الأكثر أهمية والأطول بقاءً، وتدميره يتم بفعل قوى خارجية بسيف المنتصر «الذي يقطع المجتمع إرباً» على حد تعبيره. بينما حل الحكومة يتم عادة من الداخل إن هي أخلت بواجبات الأمانة التي فوضها الشعب لآدائها أيضاً، وهذا ما يدفع المجتمع إلى منح الثقة إلى حكومة أخرى[2].

(3) ينشأ المجتمع المدني بموجب عقد اجتماعي وفق خصائص معينة وهي:

- يدخل جميع الأفراد ـ وهم أحرار متساوون ـ في عقد برضاهم، يتنازلون فيه عن حريتهم الطبيعيّة، ويتوحدون في مجتمع يضمن لهم الحياة المريحة والأمن والسلام.
- الذين دخلوا العقد ينبغي أن يوافقوا على أن يحكموا بقرارات الأغلبية، حيث إن حكم الأغلبية ضروري. فالذي «يحرك المجتمع هو رضى أفرادهِ فقط»[3].

(4) إن إنشاء المجتمع الجديد عمل إرادي بحت حتمته ظروف المجتمع البدائي، فهو لم يفرض من جهة ما، بل هو انعكاس لحرية الإنسان ورضاه. وتخلي الأفراد عن حالة الفطرة هو ضمان حماية ثلاثة حقوق طبيعيّة هي حق: الحياة، الحرية والتملك[4].

---

(1) د. أحمد الخشاب، والتفكير الاجتماعي، مصدر سابق، ص 369.

(2) د. محمد طه بدوي، رواد الفكر السياسي الحديث وآثارهم في عالم السياسة، (الإسكندرية: المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر 1967) ص 108 ـ 159.

(3) Harmon, op. Cit. p. 247.

(4) سابين، تطور الفكر السياسي، مصدر سابق، ص 714.

(5) يعتبر حق الملكية حقاً طبيعياً، يقوم على العمل لا على الحيازة، ولذلك ينبغي أن تكون حرية العمل مكفولة بجميع المواطنين.

(6) التأكيد على مبدأ الحرية، بمعناها الشامل، وهي الحرية الشخصية وحرية العقيدة. كما أوصى بضرورة وقوف الدولة موقف الحياد فلا تتحيز لعقيدة دون أخرى[1].

2 ـ 3: جان جاك روسو (1712 ـ 1778)

يمكن إيجاز أبرز أفكاره بالنقاط الآتية:

(1) ينشأ المجتمع المدني بموجب عقد اجتماعي وفق خصائص معينة أبرزها:

- تنازل الفرد عن حقوقه للأفراد، وهم بدورهم يتنازلون عن كل حقوقهم له. بمعنى التنازل من المواطن إلى المجتمع، وهذا التنازل ينبغي أن يكون كاملاً وغير مشروط[2].

- أن تعيد الدولة الحقوق للناس في صورة حقوق مدنية بعد أن كانت حقوقاً طبيعيّة. من أجل أن يكون العقد الاجتماعي مساهماً في توطيد الشكل الديموقراطي للحكم، ويدعم الحرية والمساواة من الوجهة الاجتماعيّة[3].

(2) إن للمجتمع السياسي «شخصية معنوية، ذات إرادة، هي الإرادة العامة التي تنمو دائماً نحو تحقيق وصيانة الرفاهية للمجتمع، وهي مصدر

---

(1) د. أحمد الخشاب، مصدر سابق، ص 369.

(2) Runkle, Gerald: A history of western political theory. New York: The Ronald press co., 1968, pp. 321 - 322.

(3) د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، مصدر سابق، ص 364 ـ 365.

القوانين، وتتكون من كل الأفراد في علاقتهم بالدولة، وفي علاقتهم بعضهم البعض، وحكمها دائماً عادل غير جائر»[1].

(3) كلما تزايدت مدنيّة المجتمع وضوحاً، كلما بدأت مرحلة جديدة من التدهور والحرمان بالنسبة للفرد، وأيضاً في عزلته عن الطبيعة. فالدولة ليست المسؤولة عن تعاسة الإنسان، وإنما المسؤول عن ذلك قسوة المجتمع المدني، تباياته وانقساماته.

(4) رفضه للعقلانية التي استقرت عليها النظرية الاجتماعية المحدثة، فهو يرفض العقلانية المستندة إلى العلم. ويؤكد على العناصر اللاعقلانية لسلوك الإنسان وفعلهِ باعتبارها الموجهات الأساسيّة للفعل أو السلوك ـ لذلك يعطي أهميّة لعواطف الحب والتسامح والاحترام والإرادة الخيرة باعتبارها غرائز تؤسس اختلاف البشر عن بقيّة الكائنات. فالغرائز عنده أكثر نقاءً وأقل تشوهاً في الإنسان البسيط غير المتعلم من وجودها لدى الإنسان المتنور، بينما العلم هدّام يلغي الإيمان.

(5) تأكيده على أولوية المجتمع من حيث وجوده على الوجود الفردي، وهو بذلك يطرح أسبقية المجتمع على الإنسان.

(6) يعتقد بأن البشر طيبون في طبيعتهم الأساسيّة. وهو ما يعتبر أحد مبادئه الأخلاقيّة الأساسيّة. كما يؤكد روسو على أن البشر لديهم رد فعل ضد معاناة الآخرين تكمن في الشعور أو الإحساس وليس في العقل.

(7) يرى روسو بأن ضبط النظام الاجتماعي والسيطرة عليه يتم من خلال عناصر ثلاثة أساسيّة هي:

---

(1) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة طوقان قرقوط، الطبعة الأولى، (بيروت: دار القلم 1973) ص 48 ـ 49.

(أ) دعم القيم الدينيّة التي تدعم القيم السياسية الاجتماعية للمجتمع من خلال دعم تحرير الفرد واستقلاله عن الآخر، وتجنبه صنوف الطغيان التي قد يتعرض لها في إطار المجتمع. وبذلك يصبح الدين والدولة وسائل لتحريره وعتقه وتنمية الخير فيه، وهي التي أحبطت بواسطة المجتمع السيء.

(ب) دور الدولة في تربية الفرد وتنشئته وفقاً لقيمها الأساسيّة ثقافيّة كانت أم دينية.

(جـ) يمثل النظام النقابي أحد المحاور الرئيسية لبناء الضبط الاجتماعي عند روسو من خلال تنشئة الإنسان بما تجعله ينسق في سلوكه مع متطلبات النظام الاجتماعي[1].

(د) يختلف روسو عن هوبز ولوك بنظرته إلى تطور المجتمع. حيث يرى أن هذا التطور بدأ بالفطرة الأولى التي تمثلت بنوعين من عدم المساواة. الأول: طبيعي، والمقصود به الفوارق بين الناس في السن والصحة والقوة الجسمانية والقدرات العقليّة. والثاني: هو انعدام المساواة الأخلاقي والسياسي، حيث ينشأ مع نشوء المجتمع[2]. وهناك نوع ثاني من المجتمع هو المجتمع الطبيعي، وهو نوع غير رسمي من البشر، حيث لم تظهر الملكية الخاصة بصورة واضحة، ولم يظهر القانون لعدم ظهور الحكومة[3].

---

(1) د. علي ليلة، النظرية الاجتماعية المعاصرة، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 102 - 144.

(2) د. أحمد الخشاب، مصدر سابق، 364.

(3) Ebenstein, William: Great political. 3rd. Ed, New Delhi: oford & ibn publishing Co, 1972, pp 391 - 392.

3 ـ مدرسة فلسفة التاريخ

يبدو أن أصحاب مدرسة فلسفة التاريخ قد رأوا أن السير المستمر للإنسانية لا يمكن أن يكون اعتباطاً أو خاضعاً للمشيئات الفردية وللأهواء والمصادفات العابرة، ولكنه يسير نحو غاية عقلانية، ووفق قوانين محددة كامنة في طبيعة الحوادث والحركات الإنسانية[1].

وقد اعتاد مؤرخو الفكر الغربي أن ينسبوا اتجاه فلسفة التاريخ إلى المفكر الإيطالي جيوفاني فيكو، الذي نشر كتاباً أسماه «مبادىء علم جديد» عام 1725. وقد درس فيه الأوضاع الاجتماعية في أشكالها التاريخية ابتداءً من نماذجها البدائية الأولية، حتى يتعرف على أصولها، ويصل إلى قانون عام يحكم تطورها، حيث استند إلى مبادىء فقه اللغة لكي يبني كيف أن تطور اللغة يعكس تطور الأوضاع والمؤسسات الاجتماعية[2].

وقد قدم «فيكو» نظريات في نشوء المجتمع من خلال رؤية تحليلية للتاريخ. وهو يعتقد بأن «تاريخ الإنسان يمثل وحدة متماسكة، وكل الشعوب والمجتمعات تمر في تاريخها بثلاث مراحل هي المرحلة الدينية ومرحلة البطولة والمرحلة الإنسانية، ولكن المرحلة الأخيرة تمهد لقانون تاريخي وهي النكوص والرجوع القهقري»[3]. حيث تعود الجماعات البشرية وترتد إلى

---

(1) د. منذر الشاوي، القانون الدستوري ـ نظرية الدولة (بغداد: دار القادسية للطباعة 1981) ص 332.

(2) د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، مصدر سابق، ص 428.

(3) د. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع ـ دراسة نظامية (بغداد: مطبعة الجامعة 1976) ص 34.

أشكالها الأولى ولكن بصورة مغايرة.

أما «هيجل» فإنه يفسر التاريخ من خلال القانون الدايلكتيكي للتقدم، وهي ثلاث مراحل: الفكرة، والفكرة المضادة، ومزيج من الفكرتين. فالفرد حسب أفكاره لا يمكن تحقيق ذاتيته دون علاقته بالآخرين، والدول لا يمكن تحقيق ذاتيتها دون علاقتها بالدول الأخرى. فالفكرة لا يمكن أن تكون فكرة دون إرجاعها إلى الفكرة المضادة لكي نخرج منها فكرة ثالثة تحل التناقض والتضداد بين الفكرتين كحل وسط يعتمد على قوانين الديالكتيك أو قوانين الجدل. فالصراع - برأيه - هو مرض مزمن في التقدم.

ويفسر هيجل أصل الاجتماع الإنساني والدولة في كتابه «فلسفة الحق»، حيث يعتبر الدولة وليدة العائلة، وكذلك المجتمع، فإنه وليد العائلة أيضاً. ولا توجد في المجتمع عائلة واحدة وإنما عائلات متعدّدة تجتمع في ما بينها وتكون المجتمع المدني الذي نعرفه[1].

بينما يلخص «كوندرسيه» قانون التقدم الحضاري بالفكرة التي تقول بأن التطور الإنساني يمرّ بخط مستقيم نحو الرقيّ والاكتمال، بمعنى أن كل مرحلة لاحقة أرقى من مرحلة سابقة. وقد قسم هذه المراحل إلى عشر مراحل: ابتدأها بالمرحلة الطبيعية أو البدائية وانتهى بها إلى مرحلة العهد الذهبي للإنسانية[2].

---

(1) Hegel, G. Lectures on the philosophy of history, vol. 3, London, 1956, p.76.

(2) روسو، العقد الاجتماعي، مصدر سابق، ص 35.

4 ـ مدرسة فلسفة القانون

يعتبر المفكر الفرنسي مونتسكيو مؤسس هذه المدرسة. ويعتقد بأن القوانين تنشأ من طبيعة الاجتماع الإنساني. بمعنى أنه لا يرجع إلى أصل قدسي أو مُثل دينية وأخلاقيّة، ولكنه يرجع إلى أصل أرضي دنيوي، ألا وهو المجتمع. وهذا يعني أن الظواهر الاجتماعيّة تخضع لقوانين، بالرغم من أن الإنسان هو العنصر الإرادي الفعّال في تشكيلها وتطويرها.

وتعتبر مدرسة فلسفة القانون اتجاهاً مساعداً في تكوين النظرية الاجتماعية، وذلك من خلال اهتمامها بدراسة العلاقة بين الدولة والقانون والمجتمع. فالدولة لا بد أن تخضع لقانون معيّن يحدّد سلطاتها وحقوقها وواجباتها تجاه المجتمع. وبمعنى آخر، فإن القانون برأي بعض الباحثين «يجد مصدره أو قيمته في ذاتهِ وليس في إرادة الدولة، أو إرادة حكامها، حيث إن ذات القانون هي ذات اجتماعيّة صرفة، لأنها تتماشى مع متطلبات العدالة والتضامن الاجتماعي»[1].

خلاصة أفكار مدرسة فلسفة القانون

(1) إن الظواهر الاجتماعية السائدة كالدين والتقاليد وطرق المعيشة والظروف الاقتصادية، هي التي تحدّد الطبيعة الموضوعية والاجتماعية للقوانين. وأصل وجود القوانين الوضعية هو تنظيم علاقات الأفراد في الاجتماع الإنساني.

---

(1) د. منذر الشادي، القانون الدستوري، مصدر سابق، ص 330.

(2) إن التضامن الاجتماعي ينشأ بين أفراد الجماعة أو المجتمع. وهذا التضامن ملزم للجميع ولا مفرّ منه. ولكن التضامن لا يمكن أن يتحقّق دون وجود قواعد اجتماعية وأخلاقيّة يسير عليها الأفراد في حياتهم اليوميّة، التي هي بمثابة مصدر للقوانين التي يخضع لمشيئتها كل من الدولة وأبناء المجتمع في تعاملهم الواحد مع الآخر.

(3) إن القوانين نسبيّة، تتوقف على شروط بيئيّة جغرافيّة مناخية، وتتعلق بأمور مادية واقتصادية وديموغرافية. كما تتصل بالظروف والعوامل الأخلاقية والروحيّة.

(4) تنظر مدرسة فلسفة القانون إلى ظاهرة «الصراع» على أنها ظاهرة طبيعيّة واجتماعيّة، وليست فردية كما ذهب هوبز. ولكي لا ندع مجالاً للصراع بين السلطات المهيمنة على الدولة باعتبارها وحدة سياسيّة، فإنه ينبغي «فصل السلطات». أيّ أن تظل السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية مستقلة بعضها بقصد تحقيق التوافق الوظيفي بينها، ويحدث الاستقرار الاجتماعي[1].

(1) د. أحمد الخشاب، التفكير الاجتماعي، مصدر سابق، ص 426 ـ 427.

5 ـ مدرسة الفلسفة الاقتصادية

ظهرت هذه المدرسة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكان لها شأن كبير في توجيه الفكر الاقتصادي الحديث، وفي ميدان البحث الاجتماعي، خاصة في مجال تأثير الاقتصاد والثروة على سلوك الإنسان. وقد بدأ هذا الاتجاه في الأفكار الاقتصادية لدى جماعة التجاريين الذين ركزوا على القيمة والمنفعة. ويعود هذا الاتجاه إلى المفكر «نيقولا باربون» الذي جعل المنفعة أساساً للقيمة، ثم تطور هذا الاتجاه على أيدي أصحاب المذهب الحر في إنكلترا. كما استقطبت فكرة القوانين الطبيعية وشمولها الحياة الاقتصادية عند جماعة الطبيعيين الفيزيقراطيين في فرنسا.

تعرّف المدرسة الفيزيوقراطية في تاريخ المذاهب الاقتصادية بمذهب الحرية الاقتصادية. وكان أول زعيم لها المفكر الفرنسي «كيناي»، الذي كتب بحثاً اقتصادياً بعنوان «الجدول الاقتصادي» درس فيه كيفيّة تداول الثروات في جسم المجتمع، وشبه هذا التدول بدورة الدم في جسم الإنسان. لكن النتائج التي ترتبت على هذه النظرية هي إشاعة الروح الفردية، واعتبار الفرد دعامة المجتمع وسرّ تفوقه الاقتصادي. لذا شجعت النظرية الأفراد على ممارسة شتى أنواع الأنشطة الاقتصادية، وحثت الدولة على إزالة الموانع والمعوقات التي تحول دون قيام التجارة الحرّة بين الأقطار[1].

وقد بنى الفيزيوقراطيون فلسفتهم الاجتماعيّة على أساس مبدأ النظام

---

(1) فرانسوا شاتليه، هيجل، ترجمة جورج صدقي (دمشق: منشورات وزارة الثقافة 1976) ص 174.

الطبيعي القائم على وجود نظام طبيعي يحكم الظواهر الطبيعيّة والمناشط الاجتماعيّة والسلوكيّة. وهذا النظام هو أصلح النظم للإنسان لأنه يترك للفرد حرية الحركة الاقتصادية. وكان شعارهم «دعه يعمل... دعه يمر» تأكيداً لحرية العمل الاقتصادي.

ويعتبر العلاّمة الإنكليزي «آدم سميث» امتداداً عضوياً للمذهب الفردي الحر الذي ساد فرنسا. وكان كتابه المشهور «ثروة الشعوب» يعكس نظرته الاقتصادية ـ الاجتماعيّة للعمل. ويعتقد بأن قيمة العمل ضرورية في الإنتاج، وخاصة «الإنتاج الزراعي والصناعي، وهذه المهن أكثر كسباً من غيرها في المجتمع الإنساني، كما أنه لا يفضل طبقة اجتماعية على أخرى، ولكنه اعتبر العمل أساس التقسيم الطبقي في المجتمع»[1].

كما دعا سميث إلى «المنافسة الحرة» انطلاقاً من فكرة أن هذا النظام يتفق مع مبدأ «انسجام المصالح الخاصة مع المصالح العامة»، غير أنه لم يسرف في دعوته إلى الحرية والمنافسة، بل يرى ضرورة تدخل الدولة بطريقة غير مباشرة متى عجز الأفراد على القيام بالمشروعات الاقتصادية.

---

(1) د. إحسان محمد الحسن، نظريات اجتماعية، محاضرات لطلبة قسم الاجتماع كلية الآداب ـ جامعة بغداد 1982 (مطبوعات بالرونيو) ص 159.

6 ـ إسهامات المدارس
في تطوير النظرية الاجتماعية[1]

يمكن إيجاز أبرز إسهامات المدارس الفلسفيّة في تطوير النظرية الاجتماعيّة بالنقاط الآتية:

(1) دراسة الظواهر الاجتماعية من خلال الأفكار الآتية:

- الطريقة التاريخية التي تتبع الظاهرة في تطورها من النشوء إلى الوقت الحاضر.
- الظاهرة الاجتماعية ليست جامدة، ولكنها تتغيّر من زمن لزمن، ومن مجتمع لآخر.
- يمكن للظاهرة الاجتماعية دراسة أسبابها ومعرفتها والتحكم بها.
- إن الظواهر الاجتماعية تنشأ نتيجة عوامل كثيرة ومعقدة، وليست من صنع فرد واحد أو نتيجة عامل واحد.
- إنها خاضعة للقوانين. وبمعرفة هذه القوانين يمكن التنبؤ بها وحلّها.

(2) إن النظم الاجتماعيّة، كالنظم القانونية، نسبيّة، أيّ تختلف من مجتمع إلى آخر.

(3) أثرت هذه المدارس على تطور النظرية الاجتماعية من ناحية إسهاماتها في

---

(1) تم الاعتماد في هذا المبحث القصير على كتابنا: د. ياس خضير البياتي، الفكر الاجتماعي، مصدر سابق، ص 209 ـ 210.

خلق الأفكار العلميّة في الدراسات الاجتماعيّة. مما ساعد على التخلص والابتعاد عن التفسيرات الميتافيزيقية الغيبيّة للظواهر الاجتماعيّة المختلفة.

(4) أعطت هذه المدارس بُعداً اجتماعياً للتاريخ والقانون والاقتصاد من خلال رؤيتها للظواهر المختلفة، والتي تدخل في علم الاجتماع. ومن أمثلة ذلك ظاهرة اللغة التي قال عنها «فيكو» بأنها تصوّر التطور االاجتماعي.

(5) مساهمتها في بلورة مفاهيم علميّة للدراسات الاجتماعية، كاستخدام المنهج المقارن في دراسات وموضوعات علم الاجتماع، كمقارنة الظاهرة في مجتمع ما بمثيلتها في مجتمع آخر.

(6) إن السلوك أو الفعل الاجتماعي قد تم إدراكه وتحليله من وجهة نظر التصورات النظرية الحديثة على أنه الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعي. وهذا ما نجده في أفكار نظريات العقد الاجتماعي.

7 ـ خلاصة ونتائج

حاولنا من خلال هذا الفصل، إستكشاف عصر النهضة ودور العلم في تغير الحياة الاجتماعية، ومحاولة تتبع تكوين النظرية الاجتماعيّة من خلال ارتباطها بالأحداث والوقائع وبأصولها الفكرية. ودور الأحداث والأزمات والتوترات السياسيّة والصناعية في إحداث التحولات الفكرية والفلسفية في المجتمع الأوربي، وتأثير المدارس الفلسفية في إنشاء علم الاجتماع، والبدء في التهيؤ لتكوين نظريات اجتماعيّة ملبية لحاجات الفرد والمجتمع.

ويمكن تلخيص أفكار الفصل الثاني ونتائجه بالنقاط الآتية:

أولاً: لم تكن ولادة علم الاجتماع ونظريته العامة من خارج الأحداث والمعطيات، وإنما تعبيراً عن إرهاصات الواقع ومتغيراته وأزماته السياسيّة والاقتصادية والاجتماعية. مثلما كان لتقدم العلوم الطبيعيّة تأثير على التكوين الأول للنظرية الاجتماعية، بعد أن بدأ علماء الاجتماع يستعيرون في دراستهم للظاهرة الاجتماعية من مناهج العلوم الطبيعيّة، مما ساعد على ظهور اتجاهات فلسفية اجتماعية كالداروينية الاجتماعية والعضوية والتطورية.

ثانياً: تميز عصر التنوير بخصائص رئيسية ساعدت على بلورة بعض الأفكار وتعميقها في علم الاجتماع ونظرياته. منها ضرورة سيطرة «النظام الطبيعي» على مقدرات العالم الاجتماعي أو تفسيرات الظواهر الاجتماعية في ضوء القوانين الطبيعيّة. وبروز الاتجاه النفعي كفلسفة اجتماعية في تفسير الحياة والأخلاق. وظهور فرضية «التقدم» القائمة على مبدأ قدرة العقل الإنساني على السيطرة على البيئة واستثمارها لصالح المجتمع، واعتبار العقل المصدر الوحيد للمعرفة الصحيحة.

ويمكن إرجاع أصول المنهج العلمي الحديث إلى ديكارت وبيكون كما يؤكد معظم الباحثين[1].

ثالثاً: ظهور مدارس عديدة (العقد الاجتماعي، القانون، التاريخ الاقتصاد) ساهمت في تحريك الجو الفكري والفلسفي باتجاه إنضاج نظرية اجتماعيّة قادرة على التفاعل مع الواقع، وإيجاد الحلول الاجتماعيّة التي تقلّل من النظرة الغيبية في تفسير الحياة، والأخذ بالمفهوم العلمي القائم على «مفهوم التقدم».

رابعاً: ولدت مدرسة العقد الاجتماعي من رحم المجتمع وإرهاصات الواقع السياسي والاجتماعي آنذاك، ونتيجة منطقية لما ساد القرون الوسطى من تخلف في النظام الاجتماعي، وفكر اجتماعي مثالي قائم على فكرة الخلاص من الخطيئة. وهناك ثلاثة أبعاد لمرحلة تأسيس نظرية العقد الاجتماعي، وظروف تكوينها التاريخي والفكري. وهذه الأبعاد هي:

1 - **البعد الديني**، المتمثل بالنظام الكنسي ودوره في خلق التناقضات الاجتماعية والسياسية في المجتمع، واعتماده على القهر الاجتماعي في صياغة النظام الاجتماعي ونسقه الاجتماعي. وهذا ما جعل أصحاب العقد الاجتماعي يطالبون بإخضاع الكنيسة لسلطة الدولة، أو عدم صلاحية الدين لتحقيق الاستقرار في البناء الاجتماعي.

2 - **البعد العلمي**، المتمثل بنمو التفكير العلمي نتيجة التطورات العلمية في العلوم الطبيعية والرياضيات والفيزياء الحيويّة. ما ساعد على ظهور الفلسفة العقليّة والأمبيريقية، أي الاعتماد على العقل في استنباط الأفكار لدراسة البناء الاجتماعي.

---

(1) كاتي كوب وهارولد جولد وايت، إبداعات النار، عالم المعرفة، العد 266، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 2001) ص 122.

3 ـ البعد الاجتماعي، المتمثل بانهيار القيم والأفكار الاجتماعية للقرون الوسطى، واستبدالها بنظام اجتماعي عقلاني النزعة تسوده الفرديّة.

خامساً: تنطوي نظرية العقد الاجتماعي على حقيقتين هما: وجود حالة فطرية سابقة على الوجود أو التنظيم الاجتماعي. أما الحقيقة الثانية فإنها بأن الأفراد عندما تشابكت مصالحهم وتعقدت أحوالهم لجأوا إلى التعاقد لإنشاء حياة اجتماعية منظمة.

سادساً: هناك اختلافات بين أقطاب العقد الاجتماعي يدور حول حقيقة العامل الذي دفع الناس إلى التوقيع على العقد الاجتماعي.

1 ـ هوبز: خوف الإنسان من أخيه الإنسان من أجل إحلال الوئام والسلام والطمأنينة بين الأفراد.

2 ـ لوك: رغبة الإنسان في الحفاظ على ممتلكاته.

3 ـ روسو: رغبة الإنسان في نشر مبادىء العدالة الاجتماعية وتعزيز المصلحة الجماعيّة.

سابعاً: تناقش المدارس الفلسفية أوضاع المجتمع والإنسان من خلال رؤيتها الخاصة (القانونية والتاريخية والاقتصادية). وأبرز أفكارها:

1 ـ مدرسة فلسفة القانون: تعتقد بأن القوانين تنشأ من طبيعة الاجتماع الإنساني. أيّ أنها لا ترجع إلى أصل قدسي أو مُثل دينية وأخلاقيّة، وإنما إلى أصل أرضي دنيوي، ألا وهو المجتمع.

2 ـ مدرسة فلسفة التاريخ: تعتقد بأن مسيرة المجتمعات الإنسانية لا يمكن أن يكون اعتباطاً أو خاصةً للمشيئات الفردية والأهواء، ولكنها تسير نحو غايات عقلانية ووفق قوانين محدّدة كامنة في طبيعة الحوادث والحركات الإنسانية.

3 ـ مدرسة فلسفة الاقتصاد، وتعتمد فلسفتها الاجتماعية على أساس مبدأ

النظام الطبيعي القائم على وجود نظام طبيعي يحكم الظواهر الطبيعيّة والمناشط الاجتماعية والسلوكية. وهذا النظام هو أصلح النظم للإنسان لأنه يترك للفرد حرية الحركة الاقتصادية «دعه يعمل... دعه يمر». وتعتمد هذه المدرسة على «النظام الاقتصادي الحر» و«المنافسة الحرّة» وجعل «المنفعة أساساً للقيمة».

ثامناً: النتائج المستخلصة

1 ـ ساهمت المدارس الفلسفية في فتح الآفاق الفكرية للنظريات الاجتماعية الكلاسيكية والمعاصرة. بل كانت رافداً في إثرائها المعرفي والمنهجي، وتعميق وبروز الاتجاه العلماني.

2 ـ شجعت هذه المدارس على بروز الاتجاه العلمي في التفكير، حيث الاعتماد على العقل في استنباط الأفكار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ونبذ الفكر الغيبي كاتجاه في تفسير الوقائع والأحداث.

3 ـ أعطت بعداً اجتماعياً للتاريخ والاقتصاد والقانون من خلال رؤيتها للظواهر المختلفة والتي تدخل في علم الاجتماع.

4 ـ نبهت النظريات الاجتماعية المعاصرة إلى حقيقة أن السلوك أو الفعل الاجتماعي هو الوحدة الأساسية للبناء الاجتماعي.

5 ـ على الرغم من أن المدارس أثرت النظرية الاجتماعية بالأفكار العلميّة، فإن فلسفة هذه المدارس كانت فلسفة مثالية.

نماذج أسئلة الفصل الثاني

س1 : إشرح بالتفصيل عصر نشوء النظرية الاجتماعيّة، مبيناً العوامل السياسيّة والاجتماعية والفكرية التي ساعدت على نشوء علم الاجتماع ونظرياته العامة.

س2 : حدّد بنقاط الملامح الفكرية والاجتماعيّة لعصر التنوير.

س3 : وضح باختصار الأبعاد الواقعية لمرحلة تأسيس نظريات العقد الاجتماعي وظروف تكوينها التاريخي والفكري.

س4 : ناقش أفكار مدرسة العقد الاجتماعي، موضحاً الأختلاف بين أقطاب هذه المدرسة حول العامل الذي دفع الناس إلى التوقيع على العقد الاجتماعي.

س5 : أوجز في نقاط أفكار العلماء التالية أسماؤهم:

توماس هوبز (مدرسة العقد الاجتماعي).

فيكو (مدرسة فلسفة التاريخ).

مونتسكيو (مدرسة فلسفة القانون).

س6 : أكتب مذكرات مختصرة في الموضوعات الآتية:

أ ـ مدرسة فلسفة الاقتصاد.

ب ـ مدرسة فلسفة التاريخ.

س7 : وضح بنقاط أهم إسهامات المدارس في تطوير النظرية الاجتماعية.

س8 : حدّد خلاصتين من خلال قراءتك للمدارس الفلسفية، موضحاً النتائج المستخلصة منها.